

Distr.: General
22 January 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البنود ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٤١ و ٤٢ و ٤٩ و ٥٨ و ٥٩
و ٦٠ و ٦١ و ٧٤ و ٧٦ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٥
و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١٦٦ من
جدول الأعمال
استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص
المناعة المكتسب من جميع جوانبها
متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج
الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
وما يتصل بها من مسائل
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
نزع السلاح العام الكامل
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية
العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
مسائل السياسة القطاعية
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
العولمة والاعتماد المتبادل
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات
في موضوع تمويل التنمية
التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة
النهوض بالمرأة
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين"
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة لنيبال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص الإعلان الذي اعتمدته رؤساء الدول أو الحكومات
للدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مؤتمر القمة الحادي عشر للرابطة
المعقود في كاتماندو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٤١ و ٤٢ و ٤٩ و ٥٨
و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٧٤ و ٧٦ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧
و ١٠٨ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١٦ من جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين ومن
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دورغا براساد بهاتناري
القائم بالأعمال بالنيابة
الوزير/نائب الممثل الدائم

مرفق

الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر

التقى كل من رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، صاحبة السعادة السيدة بيغوم خالدة ضياء؛ ورئيس وزراء مملكة بوتان، صاحب السعادة السيد ليونبو خاندو وانغتشوك؛ ورئيس وزراء جمهورية الهند، صاحب السعادة السيد أтал بيهاري فاجباي؛ ورئيس جمهورية ملديف، فخامة السيد مأمون عبد القيوم؛ ورئيس وزراء مملكة نيبال، فخامة السيد شير باهادور ديوبا؛ ورئيس جمهورية باكستان الإسلامية، فخامة الجنرال برويز مشرف؛ ورئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، فخامة السيدة تشاندريكا باندارانايكي كوماراتونغ، في مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقدته رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كاتماندو، نيبال، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

التعاون الإقليمي

- ١ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد التزامهم بالتعاون الإقليمي من خلال رابطة جنوب آسيا وشددوا على أهمية اجتماعات مؤتمر القمة السنوية في صياغة استراتيجيات مشتركة لتحقيق الأهداف والمبادئ المبينة في ميثاق الرابطة. وحددوا وهم يلتقون لأول مرة في مطلع الألفية الجديدة تعهدهم بتعزيز الرابطة وجعلها أكثر التحاما وفعالية واستشرافا للمستقبل، وذلك باعتماد برامج واضحة الأهداف واستراتيجيات تنفيذ فعالة تواكب تطلعات الشعوب. ولبلورة تطلعاتهم المشتركة إلى جنوب آسيا أكثر ازدهارا، اتفق قادة الرابطة على اعتماد عملية منظمة ومؤلفة من مراحل تفضي في نهاية الأمر إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في جنوب آسيا.
- ٢ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن التقاسم العادل لمنافع التعاون الإقليمي أمر أساسي لتحقيق وإرساء مستوى أدنى مقبول من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة عضو. ومن أجل ذلك، أعربوا عن التزامهم بالإسراع في مواءمة سياساتهم وممارساتهم وبإدماج الأهداف والاستراتيجيات الإقليمية في برامجها للتنمية الوطنية.
- ٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عزمهم الراسخ على الاستفادة بشكل كامل مما لم تنفك المنطقة تزخر به من حكمة ومن روح الإبداع والمبادرة. كما تعهدوا بتعزيز الشفافية والمساءلة في ممارسة الحكم وبتشجيع المشاركة الفعالة من جانب الشعوب والمجتمع المدني في صياغة وتنفيذ برامج التعاون.

٤ - وإن رؤساء الدول أو الحكومات، إذ يكررون الإعراب عن عزمهم على تعزيز هوية جنوب آسيا الإقليمية والتعاون على الصعيد الدولي، يعيدون أيضا التأكيد على ضرورة اعتماد مواقف موحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك في المنتدى الدولية.

التعاون في القطاع الاقتصادي

٥ - اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على تعجيل التعاون في المجالات الرئيسية للتجارة والمالية والاستثمار بغرض تحقيق الهدف المتمثل في اقتصاد متكامل في جنوب آسيا، بطريقة تدريجية. وأعربوا عن عزمهم على الاستفادة بشكل كامل من التداوب الإقليمي لجني أكبر قدر ممكن من الفوائد من العولمة وتحرير التجارة وللتقليل من آثارها السلبية على المنطقة. وإدراكا منهم للارتباط الوثيق بين التجارة والتوسع الاقتصادي، التزم القادة بتوسيع وترسيخ الشبكات الإقليمية التي تضطلع بالأنشطة في مجالي التجارة والمسائل المالية.

٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح نتائج الاجتماعات المتعاقبة لوزراء التجارة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الرامية إلى توسيع نطاق التعاون في المجالات الأساسية. وأقروا بأهمية إنشاء منطقة للتجارة الحرة وحددوا التأكيد على أن الاتفاق المتعلق بتلك المنطقة ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور، أطرا زمنية ملزمة لتحرير التجارة، وتدابير لتيسيرها، وأحكاما من بينها آليات للتعويض عن فقدان الإيرادات تكفل توزيعا عادلا لفوائد التجارة على جميع الدول، لا سيما منها البلدان الصغيرة والأقل نموا.

٧ - وإدراكا منهم لضرورة التحرك سريعا نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة في جنوب آسيا، أصدر رؤساء الدول أو الحكومات توجيهات إلى مجلس الوزراء بوضع نص مشروع إطار المعاهدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. كما أصدرت توجيهات تقضي بأن تعجل الدول الأعضاء سعيها إلى إقامة منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا، وذلك باتخاذ إجراءات لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والمعوقات الهيكلية التي تعترض سبيل التجارة الحرة. وأصدرت أيضا تعليمات بأن يتم في أقرب وقت ممكن إكمال أعمال اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بتحرير التجارة، المعقود في إطار الجولة الرابعة من المفاوضات بموجب بروتوكول التجارة الحرة لجنوب آسيا، وذلك وفقا لمقرر مؤتمر القمة العاشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعقود في كولومبو.

- ٨ - وحدد رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم بتشجيع مشاركة القطاع الخاص وأكدوا دعمهم الكامل لمبادرات ذلك القطاع الاقتصادية المتسمة بالمسؤولية الاجتماعية. وإلى جانب الترحيب بعقد معارض تجارية بالتعاون مع القطاع الخاص على الصعيد الإقليمي، أعربوا عن التقدير لما تقوم به غرفة التجارة والصناعة التابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من جهود لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- ٩ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات أيضا إصدار التعليمات إلى الأمين العام للرابطة بتيسير التعجيل بوضع الصيغة النهائية لإطار للاستثمار متفق عليه إقليميا يلي احتياجات الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار.
- ١٠ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بالإمكانات السياحية الهائلة لجنوب آسيا وشددوا على ضرورة اتخاذ تدابير للترويج لمنطقة جنوب آسيا بوصفها وجهة سياحية مألوفة من خلال مجهودات مشتركة في مجالات من قبيل تحسين الهياكل الأساسية والخطوط الجوية، وتبسيط ومواءمة الإجراءات الإدارية، والتدريب، والتسويق المشترك.

تخفيف حدة الفقر

- ١١ - أقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن الاستثمار في برامج التخفيف من حدة الفقر يساهم في الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والازدهار العام. وأعربوا عن اعتقادهم بأن انتشار الفقر المدقع لا يزال يشكل أخطر تحد يواجه التنمية في المنطقة. ووعيا منهم بحجم مشكلة الفقر في المنطقة، وإذ يذكرون أيضا بقرار مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بخفض الفقر في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يذكرون أيضا بالالتزام المعلن في استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بخفض الفقر من خلال تعزيز التعبئة الاجتماعية، قام رؤساء الدول أو الحكومات باستعراض لأنشطة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وقرروا تعزيزها في سياق الالتزامات الإقليمية والعالمية بالحد من الفقر.

- ١٢ - وأبدى رؤساء الدول أو الحكومات عزمهم الراسخ على مكافحة مشكلة الفقر وإعطائها طابعا استعجاليا جديدا، وذلك بالعمل بنشاط على تعزيز الشراكة التداوئية فيما بين الحكومات الوطنية، والوكالات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وحددوا تأكيد تعهدهم بإنجاز برامج فعالة ومتواصلة

للتخفيف من حدة الفقر من خلال استراتيجيات نمو تخدم مصلحة الفقراء وتدخلات اجتماعية وتدخلات أخرى تتصل بالسياسات تكون ذات أهداف قطاعية محددة. واتفق القادة كذلك على اتخاذ خطوات فورية من أجل التنفيذ الفعال لبرامج التعبئة الاجتماعية واللامركزية وتعزيز بناء المؤسسات وآليات دعم لكفالة مشاركة الفقراء بوصفهم أصحاب مصلحة ومستفيدين في الحكم وفي عملية التنمية.

١٣ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات اتخاذ تدابير ترمي إلى توسيع البرامج الريفية للقروض الصغيرة مع التركيز على النساء وقطاعات المجتمع المحرومة. كما شددوا على ضرورة زيادة فرص العمالة المدرة للربح. وبينما شددوا على أهمية تعزيز القطاع الزراعي والمهارات التقليدية والصناعات الصغرى والمزلية لمعالجة تفشي الفقر في المناطق الريفية، قرروا تعزيز التعاون في ميدان البحث الزراعي وفي ترويج نتائج البحوث واعتمادها. وأصدروا تعليمات محددة بأن تقوم اللجان التقنية بتحديد البرامج والأنشطة التي لها تأثير على التخفيف من حدة الفقر. وحثوا على خلق فرص للعمالة المدرة للربح وتعزيز التعاون في مجال التدريب المهني.

١٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تعزيز تبادل أفضل الممارسات والتجارب فيما بين الدول الأعضاء وأصدروا، لهذا الغرض، تعليمات إلى الأمين العام بنشر تلك المعلومات على الدول الأعضاء بصفة منتظمة. وأصدروا توجيهات إلى مجلس الوزراء بإجراء استعراض متواصل لموجز حالة الفقر في المنطقة الذي سيعده الأمين العام بمساعدة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المحلية ومؤسسات البحوث المستقلة المتخصصة في الميدان.

١٥ - وبغية كفالة الاستقرار الاجتماعي وحماية قطاعات السكان الضعيفة من الآثار غير المواتية المترتبة على العولمة وتحرير التجارة، شدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تعزيز التعاون لإنشاء شبكات الأمان الملائمة وصيانتها.

١٦ - واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن تقوم دورة خاصة معنية بالتخفيف من حدة الفقر تُعقد على مستوى الوزراء باستعراض وتقييم شاملين لحالة تنفيذ سياسات وبرامج القضاء على الفقر التي تم إنجازها حتى الآن واقتراح مزيد من التدابير الملموسة لتعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي إلى مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الثاني عشر. كما أصدروا توجيهات إلى مجلس الوزراء باتخاذ ما يلزم من التدابير لتنفيذ الآلية القائمة للتخفيف من حدة الفقر والمؤلفة من ثلاث مكونات.

١٧ - وأصدر القادة توجيهات إلى مجلس الوزراء بتنسيق الجهود الرامية إلى إدماج برامج التخفيف من حدة الفقر في استراتيجيات الدول الأعضاء للتنمية. وفي هذا السياق، اتفقوا على إعادة تكوين اللجنة المستقلة لجنوب آسيا المعنية بالتخفيف من حدة الفقر، وعلى أن تكون نيبال الجهة الداعية إلى عقد اجتماعها وبنغلاديش الجهة الداعية المشاركة لتستعرض التقدم المحرز في التعاون في مجال التخفيف من حدة الفقر واقتراح التدابير الملائمة والفعالة. ووجهوا تعليمات إلى رئيس مجلس الوزراء بالتماس ترشيحين من كل دولة عضو بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لكي يتسنى للجنة عقد اجتماعها الأول قبل الاجتماع الوزاري المقترح بشأن التخفيف من حدة الفقر الذي سيعقد في باكستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١٨ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات، إذ أعربوا عن قلقهم إزاء ما تعانيه المنطقة من ضعف شديد في مواجهة التباطؤ الحاصل في الاقتصاد العالمي وأثره السلبي على الفقراء والمهمشين، إلى تهيئة بيئة دولية داعمة وإلى تعزيز مستوى المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لبرامج التخفيف من حدة الفقر في جنوب آسيا.

التعاون في القطاع الاجتماعي والثقافي

١٩ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد الحاجة إلى التعجيل بوضع الصيغة النهائية للميثاق الاجتماعي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأصدروا تعليمات لفريق الخبراء المشترك بين الحكومات بالإسراع في إعداد مشروع الميثاق على أساس ورقة العمل التي سيقدمها الأمين العام إليه لينظر فيها، وإلى إكمال مشروع إطار الميثاق في أقرب وقت ممكن لينظر فيه الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء. كما أصدروا توجيهات إلى مجلس الوزراء بأن يدرج في النص الذي يعده للميثاق مجالات هامة من قبيل القضاء على الفقر، والاستقرار السكاني، وتمكين المرأة، وتعبئة الشباب، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز صحة الطفل وتغذيته وحمايته كما تقرر في مؤتمر القمة العاشر.

٢٠ - وأقر القادة بالأثر الموهن والواسع الانتشار لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، والسل، وغير ذلك من الأمراض المعدية القاتلة على سكان جنوب آسيا وشددوا على الحاجة إلى وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة هذه الأمراض. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية، في جملة أمور، التدابير الوقائية الملائمة ثقافيا ونظام علاج يمكن تحمل تكلفته وأن تستهدف المجموعات الضعيفة بشكل خاص. وأعربوا في هذا الصدد عن شعورهم بأن رابطة

جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ينبغي أن تتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني. كما أكدوا أن مركز مرض السل التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كاتماندو ينبغي أن يضطلع بدور المنسق في المجالات ذات الصلة.

٢١ - ووفقا لإعلان كولومبو، قرر رؤساء الدول أو الحكومات أن يعقد وزراء الشؤون الثقافية اجتماعا في سري لانكا لوضع الصيغة النهائية للتفاصيل المتعلقة بإنشاء المركز الثقافي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بما في ذلك تمويله، وأن يقدموا تقريرهم إلى الدورة القادمة لمجلس الوزراء.

المرأة والطفل

٢٢ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بتوقيع اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار في النساء والأطفال لأغراض الدعارة وأعربوا عن تصميمهم الجماعي على اعتبار الاتجار في النساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري عملا إجراميا خطيرا. كما رحبوا بتوقيع اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا ولاحظوا أن الاتفاقية تعكس التزامهم بجعل الطفل على رأس الأولويات في البرامج الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء. وأصدروا توجيهات إلى الأمين العام بأن يقدم إلى الاجتماع القادم لمجلس الوزراء، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع وكالات متخصصة أخرى، تقريراً عن تدابير التنفيذ الفعال للاتفاقيات.

٢٣ - وبناء على توصيات فرقة العمل الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ أحكام اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار في النساء والأطفال لأغراض الدعارة، قرر رؤساء الدول أو الحكومات، إنشاء صندوق تبرعات لإعادة تأهيل ضحايا ذلك الاتجار وإعادة إدماجهم في المجتمع، وذلك بمساهمات من الدول الأعضاء والأفراد والبلدان والوكالات المانحة.

٢٤ - وأقر القادة بالحاجة إلى تشكيل فريق مستقل للدعوة يتألف من شخصيات نسائية بارزة من الدول الأعضاء، لكي يقدم توصيات إلى هيئات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن مجموعة عريضة من القضايا المتصلة بنوع الجنس. وأصدروا توجيهات إلى مجلس الوزراء باتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد نص اختصاصات ذلك الفريق وعرضه على المجلس في اجتماعه المقبل.

٢٥ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بالحاجة إلى مواصلة وتعزيز التنمية الاجتماعية بنشاط من خلال تمكين المرأة لتحقيق مشاركتها الكاملة في صنع القرار على جميع

المستويات. وجددوا التأكيد على التزامهم بالرقى بالوضع الاجتماعي لسكان المنطقة، لا سيما النساء والأطفال، وأعربوا عن تصميمهم المشترك على منح أعلى درجات الأولوية لمسألة تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال برامج محددة وذات أهداف معينة. وأصدر القادة توجيهات لمجلس الوزراء باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الأساسية. كما أصدرت توجيهات إلى مجلس الوزراء بإنشاء فرقة عمل تستعرض الحالة فيما يتعلق بتنفيذ المقررات السابقة المتعلقة بالقطاع الاجتماعي وتقتراح مبادئ توجيهية تكفل فعالية تنفيذها في المستقبل.

٢٦ - وأصدر القادة توجيهات إلى مجلس الوزراء باتخاذ خطوات ملموسة لمنح الأولوية للاستثمار في الطفل باعتبار ذلك وسيلة فعالة للحد من الفقر في الأمد الطويل. وإن رؤساء الدول أو الحكومات، إذ يعيدون التأكيد على التزامهم بخطة عمل كولومبو وإعلان راولبينيدي، وإذ يذكرون بإعلان عقد ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ عقدا لحقوق الطفل بالنسبة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، لاحظوا مع التقدير اجتماع جنوب آسيا الرفيع المستوى المعني بالطفل المعقود في كاتماندو في أيار/مايو ٢٠٠١. وجددوا تأكيد قناعتهم بأن الطفل في جنوب آسيا يستحق عناية عاجلة ومركزة لتعزيز التقدم الطويل الأمد والعام في بلدان المنطقة.

٢٧ - واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على تعبئة الموارد اللازمة وتكثيف الأعمال على نطاق واسع لتحقيق مجموعة من الأهداف ذات الأولوية المتصلة بتحسين وضع الطفل من قبيل القضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥، وحماية الأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب ((الإيدز) المنتقل من الأم إلى الطفل، والتعليم الأساسي ذي النوعية الجيدة للأطفال ضمن فترة زمنية محددة.

التعليم

٢٨ - أصدر رؤساء الدول أو الحكومات تعليمات إلى الوزارات المعنية بصياغة استراتيجيات ملائمة لتحسين نوعية التعليم من خلال تبادل المعلومات فيما بين الجامعات الموجودة في المنطقة. وهم، إذ يشددون على أهمية الاعتراف المتبادل فيما بين المؤسسات التعليمية، متفقون على توفير الدفع اللازم لتحقيق الهدف المتمثل في معيار تعليمي إقليمي موحد من خلال توحيد أساليب التعليم ووسائل التدريس. وقد أجمعوا على الاعتراف بفائدة إدراج رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في المناهج الدراسية الوطنية في المستويات الملائمة من التعليم بغية رفع الوعي بأهداف الرابطة ومراميها.

٢٩ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن الحصول على تعليم جيد يشكل عنصر هام لتمكين جميع قطاعات المجتمع، وتعهّدوا بإعداد وتعزيز استراتيجيات وخطط عمل وطنية لكفالة أن ينال جميع الأطفال، وخاصة الفتيات، مستوى جيداً من التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥؛ ولتحسين مستويات محو الأمية في أوساط البالغين بنسبة ٥٠ في المائة، وذلك بالقضاء على التفاوتات بين الجنسين في الحصول على التعليم وفق ما نص عليه إطار عمل دكاكر المتعلق بتوفير التعليم للجميع والذي اعتمدته المنتدى العالمي للتعليم المعقود في دكاكر في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

البيئة السياسية والاقتصادية الدولية

٣٠ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات دعمهم الراسخ لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة نظام عالمي متسم بالعدل والتوازن والمساواة. وأعادوا تأكيد التزامهم بمواصلة العمل مع بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان الأخرى التي لها نفس الاهتمامات من أجل إصلاح منظومة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بغرض تحويلها إلى مؤسسة فعالة وأكثر ديمقراطية في خدمة السلام والأمن والتقدم والتعاون الدولي.

٣١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأنه ينبغي تعزيز الاستقرار والسلام والأمن في جنوب آسيا إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن العالمي. وشددوا على التزامهم بترع السلاح العام والكامل، بما في ذلك السلاح النووي، على أساس عالمي وفي ظل رقابة دولية فعالة. واتفقوا على أن أهداف عدم الانتشار الشامل لا يمكن تحقيقها بدون تقدم نحو نزع السلاح النووي، ودعوا في هذا السياق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت طرفاً في معاهدة عدم الانتشار أم لا، إلى العمل بطريقة بناءة من خلال عملية تفاوض في مؤتمر نزع السلاح تتسم بالشفافية والمصادقية. وأقر القادة كذلك بالروابط القائمة بين نزع السلاح والتنمية.

٣٢ - وشدد القادة على ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة لجعل المؤسسات المالية الدولية ونظام التجارة العالمي أكثر استجابة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية. وكرروا الدعوة إلى إقامة شراكة حقيقية فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجالي التجارة والمالية الدوليتين وإلى تزويد الهياكل المالية العالمية بمستوى أفضل من الموارد.

٣٣ - كما دعا القادة البلدان المتقدمة النمو إلى تيسير وكفالة وصول المنتجات إلى أسواقها دون معوقات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وغير الساحلية.

٣٤ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات أيضا إدراكا منهم للدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به التجارة في النهوض بالتنمية العامة لبلد ما فتساهم بالتالي في نظام عالمي عادل ومستدام، إلى التعجيل بتحقيق نظام عالمي للتجارة لقواعد تنظيمية ويخلو من التمييز. وفي هذا السياق، أعربوا عن التقدير للعناصر الإيجابية التي تمخض عنها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها في معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والأقل نموا. كما أصدر القادة التعليمات إلى الاجتماع القادم للجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي بتخصيص نصف يوم على الأقل للمناقشات المتعلقة بتقييم المقررات التي تم التوصل إليها مؤخرا في مؤتمر الدوحة بغية اتخاذ مواقف أكثر تنسيقا فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية. وشددوا كذلك على الحاجة إلى تكثيف التنسيق فيما بين بعثات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعتمدة في جنيف وإلى الشروع في التحضير اللازم للدفاع عن المصالح المشتركة للمنطقة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

٣٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ الأثر غير المواتي المترتب على تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات المالية التساهلية على البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأقل نموا بشكل خاص. ولاحظوا كذلك بقلق اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التباطؤ في الوقت الراهن وما لذلك من آثار غير مواتية على اقتصادات تلك البلدان. وحث القادة، مع أخذ الطابع الترابطي للاقتصاد العالمي بعين الاعتبار، البلدان المتقدمة النمو على تحسين مستوى تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية الأهداف المتفق عليها دوليا.

٣٦ - وإن القادة، إذ ذكروا بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١ وإعلان زنجبار الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠١، حثوا البلدان المتقدمة النمو على اعتماد سياسات أكثر تحررا في مجالي التجارة والمساعدات تستجيب للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. إذ أشاروا إلى المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، حث القادة المجتمع الدولي على تعزيز التعاون من أجل التنمية وذلك بمعالجة القضايا الدولية والقضايا المتعلقة بالأنظمة فيما يتصل بتمويل التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بطريقة شمولية.

٣٧ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بمبادرة البلدان المانحة المتمثلة في تخفيف عبء الديون الخارجية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحثوا جماعة المانحين الدوليين والمؤسسات المالية على توسيع نطاق ومدى مبادرات تخفيف الديون لتشمل جميع

البلدان النامية والأقل نمواً التي تواجه صعوبات في التنمية وخاصة بسبب الركود الحاصل في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. وفي سياق الترابط العالمي المتنامي، شددوا على أهمية إقامة شراكة تعاونية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لكفالة منافع متساوية للجميع.

٣٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن القلق من تواصل العنف وإراقة الدماء في الشرق الأوسط والنكسات التي تعرضت لها عملية السلام. وأعادوا تأكيد دعمهم لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها العيش مع جيرانها في سلام وأمن ووثام.

أمن الدول الصغيرة

٣٩ - أقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن الدول الصغيرة تحتاج، بسبب ضعفها، إلى تدابير دعم خاصة من المجتمع الدولي لحماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. وكرروا تأكيد أن الحماية الحقيقية للدول الصغيرة ينبغي أن تقوم بشكل راسخ على أساس التقيد الدقيق بميثاق الأمم المتحدة وبسيادة القانون والتقيد الصارم بالمبادئ والمعايير المقبولة عالمياً والمتعلقة بحق جميع الدول في السيادة وسلامة أراضيها بغض النظر عن حجمها. وشددوا على أن هذا الأمر ينبغي كفالاته من طرف جميع البلدان إما فردياً أو جماعياً وذلك باتخاذ الإجراءات الملائمة.

الإرهاب

٤٠ - إن رؤساء الدول أو الحكومات على قناعة بأن الإرهاب، في جميع أشكاله ومظاهره، يشكل تحدياً لجميع الدول وللإنسانية جمعاء ولا يمكن تبريره على أساس عقائدي أو سياسي أو ديني أو أي أساس آخر. واتفق القادة على أن الإرهاب يشكل انتهاكاً للقيم الأساسية للأمم المتحدة وميثاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأحد التهديدات الأكثر جسامة للسلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

٤١ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. كما شددوا على أن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ينبغي أن يجري وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٤٢ - ووجد رؤساء الدول أو الحكومات الإعراب عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأكدوا عزمهم على

مضاعفة الجهود الجماعية والفردية لمنع وقمع الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب التي تعد دولهم أطرافاً فيها. وفي هذا السياق دعوا جميع الدول إلى منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية وذلك بتجريم جمع الأموال لتلك الأعمال والتوقف عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو القبول بتنظيم أنشطة داخل أراضيها تستهدف ارتكاب تلك الأعمال. وأكد القادة أن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ينبغي أن تكون شاملة ومطردة.

٤٣ - وأجمع رؤساء الدول أو الحكومات على الاعتراف بوجود علاقة واضحة وخطيرة بين الإرهاب والاتجار في المخدرات وغسل الأموال والجرائم عبر الوطنية، وشددوا على ضرورة تنسيق الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز التصدي العالمي لهذا التحدي وهذا التهديد الخطيرين اللذين يواجهان الأمن العالمي. ودعوا المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في التصدي بفعالية للآثار الاقتصادية غير المواتية المترتبة على الإرهاب بشكل عام ومواجهة التكاليف المتزايدة المرتبطة بالتأمين والأمن بشكل خاص.

٤٤ - وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد التزامهم بالاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب التي تقرر، ضمن اتفاقيات أخرى، بخطورة مشكلة الإرهاب باعتبارها تؤثر على أمن المنطقة واستقرارها وتنميتها. وحددوا أيضاً الإعراب عن تصميمهم الراسخ على الإسراع بسن تشريعات تمكن، ضمن إطار زمني محدد، من تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملاً، وذلك مع تعزيز وحدة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لرصد الجرائم الإرهابية ووحدة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لرصد جرائم المخدرات، بطريقة فعالة.

تقرير فريق الشخصيات البارزة لدراسة تأثير الشركات عبر الوطنية في التنمية وفي العلاقات الدولية

٤٥ - لاحظ القادة مع التقدير أن تقرير الشخصيات البارزة يشكل مساهمة هامة في عملية التأمل المتواصلة في سير الرابطة وفي رسم خطة عمل مستقبلية لذلك الغرض. وأيدوا تقرير مجلس الوزراء عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الشخصيات البارزة، وأصدروا توجيهات إلى مجلس الوزراء بإجراء استعراض للتقدم المحرز في هذا الصدد.

تعزيز التعاون السياسي

٤٦ - جدد رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم بتعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين، وإدراكاً منهم بأن تعزيز علاقات حسن الجوار وإزالة التوترات وبناء الثقة قد تشكل جميعاً أفضل سبيل لتحقيق أهداف تعزيز السلام والاستقرار والمودة والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، فقد اتفقوا على أن إجراء عملية مشاورات غير رسمية سيكون مفيداً في هذا الصدد. وأقر القادة كذلك بأن هذه العملية ستساهم في تفهم الدول الأعضاء لمشاكل وتصورات بعضها البعض وكذلك في القيام بعمل حاسم في مجالات التعاون الإقليمي المتفق عليها. وشددوا على أهمية المشاورات السياسية غير الرسمية في تعزيز التفاهم المتبادل وعملية بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء.

التعاون دون الإقليمي

٤٧ - جدد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على صلاحية فكرة تشجيع إعداد مشاريع محددة ذات صلة بالاحتياجات الفردية لثلاث دول أعضاء أو أكثر بموجب أحكام المادتين السابعة والعاشرة من ميثاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

صندوق جنوب آسيا للتنمية

٤٨ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الماسة إلى تشغيل صندوق جنوب آسيا للتنمية وذلك باستعمال الأموال المتوفرة. كما أصدرت تعليمات للأمين العام بتقديم مقترح لالتماس المساعدة الممكنة من المصادر الإقليمية والدولية لتنفيذ مشاريع إقليمية محددة ذات أولوية للتخفيف من حدة الفقر.

البيئة

٤٩ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الوعي الجماهيري المتزايد بالحاجة إلى حماية البيئة في إطار التعاون الإقليمي. وجددوا دعوتهم إلى التنفيذ العاجل والفعال لخطة عمل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالبيئة بصيغتها التي أيدها وزراء البيئة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأصدرت توجيهات إلى وزراء البيئة في حكوماتهم بأن ينظروا في هذا الأمر ويتخذوا موقفاً متفقاً عليه في اجتماعهم القادم.

٥٠ - كما شعر رؤساء الدول أو الحكومات بوجود حاجة قوية لوضع آلية للتعاون في ميدان الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية فضلاً عن التأهب لها وإدارتها إلى جانب برامج لتعزيز المحافظة على الأرض والموارد المائية.

٥١ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا على ضرورة إعداد آلية تعاونية لحماية وإثراء واستخدام التنوع البيولوجي كما تنص على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية للتنوع البيولوجي بغرض توفير قدر متساو من المنافع لجميع الدول الأعضاء. كما شددوا على أهمية حماية المعارف ذات الصلة ومظاهر فكرية محلية أخرى للنهوض بالمنطقة. وأصدروا أيضا توجيهات إلى مجلس الوزراء بالبحث في إمكانية إنشاء احتياطي أمني من البذور تابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لتعزيز التعاون في ميدان الزراعة وحماية حقوق ملكية الاستثمار المتعلقة ببذور الاحتياطي.

التواصل بين الشعوب

٥٢ - أجمع رؤساء الدول أو الحكومات على الإقرار بوجود الحاجة إلى مواصلة تعزيز الشعور بهوية إقليمية في أوساط شعوب المنطقة. وأثنى القادة على ما يضطلع به المفكرون والفنيون والشخصيات البارزة من أدوار في تعزيز التواصل بين شعوب المنطقة واتفقوا على تشجيع مساع من ذلك القبيل باعتبارها إشارة صحية إلى التلاحم والأخوة الإقليميين. وفي هذا السياق، أحاطوا علما بما تقوم به رابطة محامي جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تضم هيئات أخرى معترف بها. كما أحاطوا علما بالاجتماع الأول لمفوضي الانتخابات الرئيسيين ببلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي عقد في كاتماندو في شباط/فبراير ١٩٩٩ وأعربوا عن التقدير لمبادرة الانتخابات التريهة والحررة. وأصدر القادة تعليمات للأمين العام بأن يجمع بشكل منتظم من المجتمع المدني التقارير الدراسية وغيرها من الوثائق والمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتعاون لنشرها على الدول الأعضاء.

الترشيد والقضايا المؤسسية

٥٣ - اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن مؤتمر القمة وجميع الاجتماعات الأخرى التي تعقدها الرابطة ينبغي أن تكون عملية وفعالة مع التركيز على برامج وأنشطة مدعومة بإسهامات إقليمية مستتيرة من قطاعات اجتماعية واسعة. وأصدروا تعليمات إلى رئيس مجلس الوزراء بإجراء استعراض لسير وعمل الأمانة العامة للرابطة وتقديم توصيات إلى الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء للدفع قدما بعملية ترشيدها ولجعل الرابطة تعمل بطريقة أفضل وأكثر فعالية.

جائزة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

٥٤ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير المقترح الذي تقدمت به نيبال لاستحداث جائزة للرابطة لتكريم أصحاب الإنجازات المتميزة من أفراد ومنظمات داخل المنطقة في ميادين السلام والتنمية والتخفيف من حدة الفقر والتعاون الإقليمي، والتمسوا من حكومة مملكة نيبال تقديم ورقة مفاهيم لعرضها على مجلس الوزراء في دورته المقبلة.

موعد ومكان عقد مؤتمر القمة الثاني عشر

٥٥ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير بالعرض الذي تقدمت به حكومة جمهورية باكستان الإسلامية لاستضافة اجتماع مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في باكستان في أوائل عام ٢٠٠٣.

٥٦ - وأعرب رؤساء دول أو حكومات كل من بنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، والهند عن عميق تقديرهم للطريقة الرائعة التي أدار بها فخامة رئيس وزراء نيبال أعمال مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الحادي عشر بصفته رئيس القمة. كما أعربوا عن عميق امتنانهم لما خصّتهم به حكومة مملكة نيبال وشعبها من كرم الضيافة والترتيبات الممتازة التي تم اتخاذها لانعقاد مؤتمر القمة.